الآثار المترتبة على ميثاق حماية التراث الأوروبي وممارسات الحفاظ على التراث الحضري في الصين

ZHANG Song

الملخص:
من المعروف على نطاق واسع أن الدول التي تحقق بنجاح الحفاظ المتكامل على التراث الحضري تتمتع بنظام قانوني قوي. ولإنشاء وتحسين آلية حماية التراث في الصين، لا بد من الاستفادة من المفاهيم والممارسات المتقدمة من دول أخرى حول العالم كمرجع. يتتبع هذا البحث مسار صياغة سلسلة من المواثيق والقرارات والوثائق الرسمية الأخرى المتعلقة بالحفاظ الحضري في أوروبا منذ ستينيات القرن العشرين. كما يلخص أفكار التراث وسياسات الإدارة، مع التركيز بشكل خاص على اعتماد نهج متكامل وشامل لحماية التراث والتنمية الحضرية. يجادل البحث بأنه لتحقيق الحماية الشاملة للتراث الثقافي، يجب على الصين وضع سياسات وطنية ذات صلة لضمان حماية استباقية مدعومة بآليات مؤسسية سليمة في القانون والسياسات العامة والتمويل وحوكمة التخطيط.

الكلمات المفتاحية:
الحفاظ الحضري؛ الحفظ الإيجابي؛ التراث الوطني؛ فكرة التراث؛ الاستمرارية الثقافية

في فبراير 1982، بدأت الصين في الإعلان عن مدنها التاريخية والثقافية الوطنية، والتي، بالمقارنة مع ممارسات الحفاظ الحضري في الدول الأوروبية التي بدأت في الستينيات، لم تكن متأخرة كثيرًا من حيث التوقيت. بالنظر إلى التاريخ، خلال الثلاثينيات، كان الوعي السائد في المجتمع الصيني يركز إلى حد كبير على "تحسين"، "تصحيح"، بل وحتى "تدمير" المدن القديمة. وكما ورد: "قبل الحرب اليابانية الصينية، كان مدى وتيرة تدهور المباني القديمة في الصين يتجاوز الاتجاه الطبيعي بشكل كبير" [1].

في عام 1948، أشرف السيد ليانغ سي تشنغ من جامعة تسينغهوا على إعداد "ملخص للآثار المعمارية المهمة في البلاد"، حيث صنف "مدينة بكين بأكملها" كأول بند، واعتبرها أعلى مستوى من الأهمية. لاحقًا، للحفاظ على مدينة بكين القديمة ككل، اقترح هو وتشين زانشيانغ "خطة ليانغ-تشين" [2]. لا شك أن نظام المدن التاريخية والثقافية الذي بدأ في الثمانينيات تأثر بأفكار ليانغ سي تشنغ حول الحفاظ على المدن القديمة، وبالتالي يمكن اعتبار "خطة ليانغ-تشين" بمثابة "مقدمة لحفظ المدن القديمة".

بعد أكثر من 40 عامًا من استكشاف ممارسات حماية المدن الشهيرة في الصين، تم تشكيل نظام إطار لحماية المدن التاريخية والثقافية يتميز بخصائص صينية. وقد ساهم ذلك بشكل إيجابي في وراثة وتطوير الثقافة الصينية التقليدية المتميزة، والحفاظ على الخصائص الفريدة للتراث الثقافي الحضري، وإثراء الحياة المادية والروحية للناس. كما تم إجراء مراجعات منهجية ومناقشات متعمقة حول خصائص ونماذج إدارة نظام المدن الشهيرة [3-7]. ومع ذلك، على الرغم من الإنجازات العامة الكبيرة التي تم تحقيقها في ممارسات حماية المدن الشهيرة، لا تزال الأعمال التدميرية في بعض المناطق منتشرة.

تحت ستار تحسين معيشة الناس وإعادة الاستخدام الحيوي، تحدث عمليات هدم واسعة النطاق وإنشاءات جديدة، بالإضافة إلى هدم حقيقي بواجهات زائفة، وهدم المباني القديمة لبناء أخرى جديدة، مما

1 الاتفاقية الثقافية الأوروبية تُرسخ أسس حماية التراث

1.1 المساهمات التاريخية لحماية التراث الأوروبي

تُعدّ أوروبا من القارات التي تتمتع بمستوى معيشي عالٍ، وبيئة جميلة، وظروف ملائمة للسكن، كما أنها تُعتبر من الرواد في مجال حماية المدن، حيث راكمت خبرات ثمينة في الأنظمة القانونية، والتدابير السياساتية، والممارسات التخطيطية [8-9]. لا تقتصر الحماية الأوروبية على تقديم إسهامات مهمة في أبحاث وممارسات حماية التراث الحضري في أوروبا والدول الأوروبية المختلفة، بل تمتد تأثيراتها أيضًا إلى حماية التراث الثقافي على المستوى الدولي. فمنذ سبعينيات القرن الماضي، لعبت الوثائق الدولية مثل الاتفاقيات والتوصيات والقرارات المتعلقة بحماية التراث دورًا أساسيًا في حماية المدن، والسياحة التراثية، وازدهار الثقافة. كما أن مفاهيم الحماية وآليات السياسات والأنظمة المنهجية المدمجة في الحماية الأوروبية تُعد مصدر إلهام وأفكار لبناء أنظمة حماية المدن في الصين.

منذ خمسينيات القرن العشرين، قام مجلس أوروبا بوضع سلسلة من الوثائق القانونية والسياسات المهمة التي لعبت دورًا حيويًا في ترسيخ وتنسيق سياسات التراث بين الدول الأوروبية. وتشمل هذه الجهود مفاهيم رئيسية واستكشافات عملية، مثل "عام التراث المعماري الأوروبي" (EAHY) في عام 1975، و"ميثاق التراث المعماري الأوروبي"، و"اتفاقية حماية التراث المعماري الأوروبي"

(المعروفة بـ"اتفاقية غرناطة") لعام 1985، بالإضافة إلى السياسات والتدابير الخاصة بـ"الحماية المتكاملة" التي أُرسيَت بموجب هذه الاتفاقيات. أما "اتفاقية الإطار بشأن قيمة التراث الثقافي للمجتمع" لعام 2005 (المعروفة بـ"اتفاقية فارو")، فقد أكدت على القيمة الاجتماعية لحماية التراث والدور النشط للتراث المعماري في الحياة الاجتماعية المعاصرة.

"تشكّل مفهوم "التراث المشترك 1.2

ظهر مفهوم "التراث المشترك" (un heritage commun) "لأول مرة على يد "أبي جريجوار (Abbé Grégoire)، الذي يُطلق عليه لاحقًا لقب "الكاهن المواطن" في فرنسا، وذلك في عام 1794. وبعد الحرب العالمية الثانية، أصبح هذا المفهوم إجماعًا أساسيًا في أوروبا لتشريع حماية التراث الثقافي [10]. تأسس مجلس أوروبا في 5 مايو 1949، وضمّ في البداية عشر دول غربية أوروبية، منها بلجيكا والدنمارك وفرنسا وإيرلندا وإيطاليا، ويضم الآن 46 دولة عضوًا. يُعد مجلس أوروبا منظمة تسعى من خلالها الدول الأوروبية لتعزيز الوحدة والتضامن في الجوانب القانونية والثقافية والاجتماعية. ويهدف المجلس إلى "تحقيق وحدة أكبر بين أعضائه لضمان وتحقيق المبادئ والمثل التي تُشكل تراثهم المشترك، وتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي".

في ديسمبر 1954، اعتمد مجلس أوروبا "الاتفاقية الثقافية الأوروبية" في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بهدف تحقيق الوحدة في مستقبل أوروبا. تسعى الاتفاقية لتعزيز الفهم المتبادل بين الدول والشعوب الأوروبية، وتقدير التنوع الثقافي، والمحافظة على الثقافة الأوروبية المشتركة، وتشجيع مساهمة جميع الدول في التراث الثقافي المشترك لأوروبا، وتعزيز الأنشطة الثقافية المنسقة التي تخدم المصالح الأوروبية.

تمثل "الاتفاقية الثقافية الأوروبية" بداية حركة حماية التراث الثقافي الأوروبي في مرحلة ما بعد الحرب. وتدعو الاتفاقية إلى الاحترام المتبادل والاعتراف بالمناطق والمواقع التاريخية لكل دولة، كما تُرسخ مفهوم "التراث الثقافي المشترك لأوروبا". وتُعد الاتفاقية معاهدة دولية موجزة للغاية، تتألف من 11 مادة فقط، تتعلق اثنتان منها بشكل مباشر بحماية التراث الثقافي:

يجب على كل طرف متعاقد اتخاذ التدابير المناسبة لحماية التراث الثقافي المشترك لأوروبا وتشجيع مساهمات بلده (المادة 1).
يجب على كل طرف متعاقد اعتبار الكائنات ذات القيمة الثقافية الأوروبية الواقعة تحت سيطرته جزءًا من التراث الثقافي المشترك لأوروبا، واتخاذ التدابير المناسبة لحمايتها وضمان فتحها للعموم بطريقة مناسبة (المادة 5) [11].

1.3 لمحة عامة عن وثائق حماية التراث الأوروبي

في إطار "الاتفاقية الثقافية الأوروبية"، أطلقت أوروبا سلسلة من الإجراءات التعاونية على مستويات الحكومات والمنظمات غير الحكومية والحكومات المحلية، بهدف الحفاظ على التراث الثقافي ذو الأهمية الأوروبية وإدارته بشكل مستدام. من تنظيم ندوات موضوعية من قبل لجنة التعاون الثقافي، إلى مؤتمرات وزراء الثقافة الأوروبيين، ومؤتمرات المدن التاريخية التي نظمها مجلس أوروبا، بالإضافة إلى القرارات ذات الصلة التي أصدرتها مؤسسات مثل المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي، ساهمت هذه الجهود في تعزيز بناء الآليات وتنفيذ السياسات والممارسات التخطيطية لحماية التراث في أوروبا. انظر الجدول 1.

جدول 1. قائمة الوثائق المتعلقة بحماية التراث المعماري الأوروبي

القرارات، التوصيات والإعلانات	الاتفاقية	وقت الإصدار
	الاتفاقية الثقافية الأوروبية	ديسمبر 1954
قرار بشأن صندوق الثقافة لمجلس أوروبا		يونيو 1958
قرار بشأن التعاون الثقافي والعلمي – إنشاء لجنة للتعاون الثقافي		ديسمبر 1961
توصية بشأن حفظ وتطوير المباني القديمة والمناطق ذات القيمة التاريخية أو الفنية (التوصية رقم 365)		مايو 1963
توصية بشأن تنفيذ مشروع تجريبي لحماية وتطوير المناطق التاريخية في البندقية (التوصية رقم 366)		مايو 1963
توصية بشأن التخطيط الإقليمي وتنمية المباني القديمة والمناطق التاريخية أو الفنية		أبريل 1964
قرار بشأن معايير وأساليب تسجيل المباني القديمة والمناطق التاريخية أو الفنية		مارس 1966
قرار بشأن إعادة إحياء المعالم الأثرية		مارس 1966

توصية بشأن مبادئ وممارسات الحفظ الإيجابي واستعادة المباني والمناطق ذات الأهمية التاريخية أو الفنية (توصية باث)		أكتوبر 1966
قرار بشأن مبادئ وممارسات الحفظ الإيجابي واستعادة المباني والمناطق ذات الأهمية التاريخية أو الفنية		أبريل 1968
قرار بشأن الحفظ الإيجابي للمعالم والمباني والمناطق ذات الأهمية التاريخية أو الفنية في سياق التخطيط الإقليمي		أبريل 1968
قرار بشأن تنظيم اجتماع للوزراء المسؤولين مباشرة عن حفظ واستعادة المباني والمناطق ذات الأهمية التاريخية أو الفنية		مايو 1968
	اتفاقية حماية التراث الأثري الأوروبي	مايو 1969
قرار بشأن اجتماع الوزراء المسؤولين عن حفظ واستعادة المعالم والمناطق ذات الأهمية الثقافية		نوفمبر 1969
قرار بشأن تنظيم فعاليات عام التراث الثقافي لحفظ واستعادة المعالم والمناطق		نوفمبر 1969
توصية وزارية أوروبية بشأن حفظ واستعادة التراث الثقافي		يناير 1970
توصية بشأن الحفظ والاستعادة في البندقية		يناير 1970
"قرار بشأن حملة "إنقاذ البندقية		يناير 1970
توصية بشأن مسودة المبادئ القانونية لحماية الممتلكات الثقافية غير المنقولة في أوروبا		سبتمبر 1970
قرار بشأن دور السلطات المحلية والإقليمية في تنفيذ سياسة حفظ واستعادة المباني القديمة والمناطق التاريخية أو الفنية		أكتوبر 1970
إعلان ندوة المدن الأوروبية ذات الأهمية التاريخية (إعلان سبليت)		أكتوبر 1971
قرار بشأن حفظ وترميم البندقية		مايو 1972
قرار بشأن التدابير المؤقتة لحماية التراث الثقافي من المعالم والمناطق		مايو 1972
قرار بشأن إعداد قوائم وطنية للمعالم والمباني والمناطق ذات الأهمية التاريخية والفنية		مايو 1972
قرار بشأن سياسة إحياء الريف في تحقيق التوازن بين المناطق الحضرية والريفية		يناير 1973
	ميثاق التراث المعماري الأوروبي	سبتمبر 1975
إعلان أمستردام		أكتوبر 1975
قرار بشأن تعديل القوانين والأنظمة لتلبية متطلبات حماية التراث المعماري بشكل شامل		أبريل 1976
توصية بشأن حماية التراث المعماري الأوروبي		أكتوبر 1979
قرار بشأن دور السلطات المحلية والإقليمية في حماية التراث المعماري		أكتوبر 1979
قرار بشأن دور الجمعيات المستقلة في حماية التراث المعماري		أكتوبر 1979
توصية بشأن التدريب المهني للمهندسين المعماريين ومخططي المدن والمهندسين المدنيين ومصممي المناظر الطبيعية		ديسمبر 1980
توصية بشأن اتخاذ تدابير لدعم بعض الحرف المتدهورة في سياق الأنشطة اليدوية		يوليو 1981
قرار بشأن العمارة المعاصرة		نوفمبر

1983		
يونيو 1985	اتفاقية بشأن الجرائم المرتبطة بالممتلكات الثقافية	
أكتوبر 1985	اتفاقية حماية التراث المعماري الأوروبي	
أكتوبر 1986		توصية بشأن تعزيز المهن الحرفية المساهمة في حماية التراث المعماري
سبتمبر 1986		توصية بشأن المساحات المفتوحة في المدن
أكتوبر 1987		توصية بشأن المدن الصناعية الأوروبية
مارس 1988		توصية بشأن السيطرة على تدهور المواد في التراث المعماري بسبب التلوث
أبريل 1989		توصية بشأن حماية وتحسين البيئة المحيطة بالتراث الأثري في أنشطة التخطيط الحضري والريفي
أبريل 1989		توصية بشأن حماية وتحسين التراث المعماري الريفي
سبتمبر 1990		توصية بشأن حفظ وحماية التراث الصناعي والتقني والهندسي الأوروبي
أبريل 1991		توصية بشأن التدابير المالية المحتملة لتعزيز حماية التراث المعماري
سبتمبر 1991		توصية بشأن حماية التراث المعماري للقرن العشرين
يناير 1992	اتفاقية حماية التراث الأثري الأوروبي (معدلة)	
فبراير 1992		توصية بشأن حالة التراث الثقافي في وسط وشرق أوروبا
نوفمبر 1993		توصية بشأن حماية التراث المعماري من الكوارث الطبيعية
سبتمبر 1995		توصية بشأن حماية مناطق المناظر الثقافية بشكل شامل كجزء من سياسة المناظر الطبيعية
يناير 1995		التوصية بشأن تنسيق طرق ونظم إعداد الوثائق المتعلقة بالمباني التاريخية والمعالم التذكارية التراثية.
مايو 1996		التوصية بشأن حماية التراث الثقافي من الأفعال غير المشروعة.
فبراير 1997		التوصية بشأن الحماية المستمرة للتراث الثقافي من التلف المادي الناجم عن التلوث وعوامل مشابهة.
مارس 1998		التوصية بشأن تعزيز التدابير الشاملة لحماية المجمعات التاريخية المكونة من الممتلكات المنقولة وغير المنقولة.
مارس 1998		التوصية بشأن تعليم التراث.
مارس 1998		القرار بشأن المسارات الثقافية.
مايو 1998		التوصية بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة.
مارس 2000	اتفاقية المناظر الطبيعية الأوروبية	
مايو 2000		التوصية بشأن حملة مجلس أوروبا "أوروبا، التراث المشترك".
مايو 2000		القرار بشأن المدن التاريخية الأوروبية.
نوفمبر 2000		التوصية بشأن المباني العسكرية والمستشفيات المهجورة.
نوفمبر 2000		التوصية بشأن التراث الثقافي البحري والنهر.
نوفمبر		التوصية بشأن إدارة الكاتدرائيات الرئيسية وغيرها من المباني الدينية الكبرى التي لا

2000		تزال قيد الاستخدام.
ديسمبر 2000		إعلان التنوع الثقافي.
نوفمبر 2001	اتفاقية حماية التراث السمعي والبصري الأوروبي	
يناير 2003		التوصية بشأن تشجيع السياحة لدعم جعل التراث الثقافي عنصراً للتنمية المستدامة.
سبتمبر 2003		التوصية بشأن الترويج لتاريخ الفن في أوروبا.
نوفمبر 2003		التوصية بشأن الإعفاءات الضريبية لحماية التراث الثقافي.
أكتوبر 2005	الاتفاقية الإطارية حول القيمة الاجتماعية للتراث الثقافي	
نوفمبر 2005		التوصية بشأن دور السلطات المحلية والإقليمية في إبراز الخصائص الثقافية للمناطق المحيطة بالمدن.
نوفمبر 2005		التوصية بشأن الإدارة الخاصة للممتلكات الثقافية.
ديسمبر 2005		التوصية بشأن حوكمة وإدارة التراث الجامعي.
يونيو 2006		التوصية بشأن تنسيق التراث مع الحداثة.
نوفمبر 2008		التوصية بشأن الحرف اليدوية ومهارات حماية التراث الثقافي.
مارس 2009		التوصية بشأن مستقبل السياحة الثقافية - نحو نموذج مستدام.
نوفمبر 2010		التوصية بشأن نهج متوازن لإنقاذ الاكتشافات الأثرية من مشاريع التطوير.
مارس 2014		التوصية بشأن التراث المهدد بالانقراض في أوروبا.
يناير 2015		التوصية بشأن الاندماج الثقافي بين الثقافات.
أبريل 2015		إعلان نامور.
مايو 2015		التوصية بشأن التراث الثقافي أثناء الأزمات وبعدها.
أغسطس 2016	اتفاقية مجلس أوروبا للمناظر الطبيعية	
فبراير 2017		التوصية بشأن استراتيجية التراث الثقافي لأوروبا في القرن الحادي والعشرين.
مايو 2017	اتفاقية بشأن الجرائم المتعلقة بالممتلكات الثقافية (تحل محل اتفاقية 1985)	
أكتوبر 2020		التوصية بشأن تعزيز الوقاية المستدامة من المخاطر في الإدارة اليومية للتراث الثقافي.

المصدر: تم جمع المعلومات بناءً على الموقع الرسمي للمجلس الأوروبي https://www.coe.int/en/web/herein-system/council-of-europe

2. ظهور سياسات وممارسات حماية المدن في أوروبا

2.1 أزمة مدينة البندقية وحماية المراكز التاريخية

بعد الحرب العالمية الثانية، شكل التطور الاقتصادي السريع تهديدات متنوعة للمدن التاريخية. في أوروبا، وجدت مدينة البندقية نفسها سريعًا في أزمة بسبب الضغوط الناجمة عن التطور الحديث، حيث بدأت ناطحات السحاب تطل على جزيرتها الشهيرة، وتم وضع خطط لبناء طرق سريعة حديثة. أثارت هذه الوضعية اهتمامًا واسع النطاق

.وأطلقت حركة "إنقاذ البندقية"، التي رفعت مستوى الوعي بين المواطنين الأوروبيين بأهمية حماية المدن التاريخية

وفي نهاية عام 1960، استجابةً لمقترحات الخبراء، بدأ المجلس الثقافي والعلمي لمجلس أوروبا النظر في وضع خطة أوروبية لحماية المعالم والمراكز التاريخية بهدف تنفيذ أعمال جماعية ذات أهمية أوروبية. ومع إدراك التهديدات المتزايدة الناجمة عن التوسع الصناعي، ونمو السكان، والمضاربات العقارية، والتخطيط الحضري غير الحكيم على التراث الثقافي الأوروبي في زمن السلم، أدرك الناس الأهمية الثقافية للبلدات التاريخية لأوروبا. ووفقًا لأهداف "الاتفاقية الثقافية الأوروبية"، تقع على عاتق الدول مسؤولية كاملة لحماية المراكز التاريخية، بما يشمل المعالم التي .لا تمثل فقط شهادات تاريخية، بل تعد أيضًا خصائص جوهرية للبيئة الروحية والمادية لأوروبا

2.2 "الأهمية الكبرى" لحماية التراث
، مما يعكس رغبة معظم الحكومات (CCC) "في الأول من يناير 1962، أنشأ مجلس أوروبا "مجلس التعاون الثقافي .الأوروبية في التعاون الوثيق في مجالي التعليم والشؤون الثقافية، ليبدأ بذلك عملية تعميق التعاون الثقافي في أوروبا

وفي البداية، أصدر المجلس قرارًا يقترح تنفيذ أعمال جماعية لضمان الحماية الفعالة للمراكز التاريخية ذات القيمة الأوروبية. وكان الغرض من هذا القرار هو تحويل المشروع العالمي البطيء الذي أطلقته اليونسكو إلى المنطقة الأوروبية، مع السعي أيضًا لاتخاذ إجراءات ملموسة لحماية وتطوير التراث المشترك الذي دعت إليه "الاتفاقية ."الثقافية الأوروبية

وفي مايو 1963، اعتمدت لجنة وزراء مجلس أوروبا توصيات بشأن "الحفاظ على المباني القديمة والمواقع التاريخية أو الفنية وتطويرها" (المعروفة بالتوصية 365)، مما أطلق التعاون على مستويات الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات المحلية في أوروبا. وقد شكّل ذلك تطورًا كبيرًا في الآليات السياسية لحماية التراث المعماري في المدن الأوروبية. ومع اعتماد التوصية 365، أصدر البرلمان قرارًا يحث الحكومات المحلية على إدراك "الأهمية الكبرى" لحماية المعالم والمواقع، واقترح أن تأخذ الحكومات المحلية في اعتبارها بشكل كامل حماية المباني القديمة .[12] والمواقع التاريخية أو الفنية أثناء مناقشة التخطيط الإقليمي ذي الصلة

2.3 خطة عمل لمدة ثلاث سنوات لحماية المباني والمواقع القديمة
في الأول من مارس 1965، خلال الدورة الاستشارية الـ134 للبرلمان الأوروبي، تم تقديم الاقتراح الذي أيدته التوصية 365 (CCC) بشأن الحفاظ على وتطوير المجمعات والمواقع المعمارية التاريخية أو الفنية إلى مجلس التعاون الثقافي .للمراجعة، وذلك في إطار الاقتراح، جنبًا إلى جنب مع الموارد المالية ذات الصلة

في هذا السياق، وضع مجلس التعاون الثقافي خطة عمل لتعزيز التعاون في الحفاظ على وتطوير المباني والمناطق ذات الأهمية التاريخية أو الفنية. ووفقًا لهذه الخطة، تم تحديد ثلاثة محاور موضوعية للنقاش في الفترة ما بين 1965 و1966:

.المحور الأول: المعايير والأساليب لتسجيل المباني القديمة والمواقع التاريخية أو الفنية بغرض الحفظ والتطوير
المحور الثاني: إيجاد استخدامات جديدة للمباني التي لها قيمة ثقافية ولكن لم تعد تخدم أغراضها الأصلية ضمن .البيئات الطبيعية أو الجمالية
المحور الثالث: تحليل قضايا الحفظ والتطوير المتعلقة بالمجمعات والمناطق المعمارية التاريخية أو الفنية في سياق .التخطيط الإقليمي

3. تشكيل سياسات حماية المدن في أوروبا خلال الستينيات
3.1 الندوات الموضوعية حول الحفظ والتطوير
من مايو 1965 إلى أكتوبر 1968، عُقدت خمس ندوات تحت عنوان "الحفظ وإعادة التأهيل" في مدن تاريخية مثل برشلونة، حيث تم تحديد سياسات ومبادئ الحماية الأوروبية بشكل واضح وشامل. وعادة ما كانت هذه الندوات تُنظم برعاية حكومة الدولة المضيفة ويشارك فيها مسؤولون كبار معنيون بحماية المعالم وخبراء رفيعو المستوى من مختلف البلدان الأوروبية. من ناحية، أتاحت هذه الفعاليات تبادلًا معمقًا حول القضايا النظرية؛ ومن ناحية أخرى، وفرت فرصة لفهم أفضل للقضايا المحددة من خلال الزيارات الميدانية والمناقشات المكثفة في الدولة المضيفة، مع .التركيز على بعض المشكلات ذات الأهمية العالمية

وفي الواقع، تم عقد خمس ندوات موضوعية على مدى أربع سنوات، تناولت موضوعات مثل المعايير والأساليب الخاصة بقوائم الحماية، وإحياء المعالم، ومبادئ وممارسات الحماية الفعالة، والعلاقة بين الصيانة النشطة

والتخطيط الإقليمي، والسياسات المتعلقة بالحفظ وإعادة التأهيل. وقد وسعت هذه الندوات وعمقت المناقشات الموضوعية الثلاثة التي كانت مخططة في الأصل [13]. انظر الجدول 2.

جدول 2: خمس ندوات حول الحفظ والتطوير.

المكان	التاريخ	النتائج الرئيسية	موضوع المؤتمر	التسلسل
برشلونة، إسبانيا	مايو 19-17 1965	توصيات "بارما"	معايير وأساليب تسجيل الحماية للحفاظ على المجموعات والمناطق ذات الأهمية التاريخية أو الفنية وتطويرها	الندوة أ
فيينا، النمسا	أكتوبر 1965 8-4	توصيات "فيينا"	إيجاد استخدامات جديدة للمباني ذات الأهمية الثقافية التي لم تعد تقوم بأغراضها الأصلية في البيئات الطبيعية أو الجمالية	الندوة ب
باث، المملكة المتحدة	أكتوبر 1966 7-3	توصيات "باث"	مبادئ وممارسات الحفاظ الإيجابي وإعادة تأهيل المجموعات والمناطق ذات الأهمية التاريخية أو الفنية	الندوة ج
لاهاي، هولندا	مايو 27-22 1967	توصيات "لاهاي"	الحفاظ الإيجابي على الآثار والمجموعات والمناطق ذات الأهمية التاريخية أو الفنية في سياق التخطيط الإقليمي	الندوة د
أفينيون، فرنسا	سبتمبر - 5 30 أكتوبر 1968	توصيات "أفينيون"	سياسات تنفيذ الحفاظ وإعادة تأهيل المجموعات والمناطق ذات الأهمية التاريخية أو الفنية	الندوة هـ

المصدر: تم جمع المعلومات وتنظيمها بناءً على الموقع الرسمي لمجلس أوروبا

مؤتمرات وزراء الثقافة الأوروبيين 3.2

في نهاية المطاف إلى انعقاد أول مؤتمر لوزراء (CCC) أدت الندوات الخمس التي نظمها المجلس الثقافي الأوروبي الثقافة الأوروبيين، الذي عُقد في بروكسل في نوفمبر 1969. وكان هذا المؤتمر تتويجًا لتأثير الندوات السابقة. وأكدت النتائج المستخلصة من هذه الندوات بوضوح على القيمة الكاملة للتراث الثقافي للآثار والمواقع من منظور ثقافي وإنساني واقتصادي واجتماعي. ونتيجة لذلك، حثّ مجلس أوروبا جميع الدول الأعضاء على إيلاء اهتمام كبير للتهديدات العديدة التي يفرضها التغير الاجتماعي والاقتصادي والديمغرافي السريع على التراث الأوروبي.

كانت التهديدات المتزايدة الخطورة مثيرة للقلق، وكان التفاوت بين الوسائل المتاحة لمعالجة هذه المخاطر وبين المخاطر التي يجب تجنبها واضحًا بشكل ملحوظ. ولذلك، منذ عام 1969، عُقدت ستة مؤتمرات وزارية تحت عنوان "حفظ وترميم التراث الثقافي للآثار والمواقع"، حيث تمت مناقشة التدابير الوقائية وخطط العمل الأوروبية. انظر الجدول 3.

الجدول 3: ستة مؤتمرات لوزراء التراث الثقافي الأوروبي.

الترتيب	اسم المؤتمر	الوقت	المكان
المؤتمر الأول	مؤتمر وزراء أوروبا المسؤولين عن حفظ وترميم المعالم والمواقع التراثية الثقافية	نوفمبر 1969 27-25	بروكسل، بلجيكا
المؤتمر الثاني	مؤتمر وزراء التراث المعماري	أكتوبر 1985 4-3	غرناطة، إسبانيا
المؤتمر الثالث	مؤتمر وزراء التراث الثقافي	يناير 1992 17-16	فاليتا، مالطا
المؤتمر الرابع	مؤتمر وزراء التراث الثقافي	مايو 1996 31-30	هلسنكي، فنلندا
المؤتمر	مؤتمر وزراء التراث الثقافي	أبريل 2001 7-6	بورتوروز، سلوفينيا

الخامس			
المؤتمر السادس	مؤتمر وزراء التراث الثقافي	ابريل 2015 24-23	نامور، بلجيكا

المصدر: جمع وتنظيم استنادًا إلى معلومات الموقع الرسمي لمجلس أوروبا.

مراجعة المواضيع الرئيسية التي تم تناولها في هذه المؤتمرات الستة لوزراء أوروبا تكشف أن حماية التراث التاريخي والثقافي لأوروبا لا تقتصر على المعالم الفردية فحسب، بل تمتد أيضًا إلى المواقع التاريخية التي تمثل "الثقافة الأوروبية" بشكل عام، كما تجسدها المدن التاريخية. علاوة على ذلك، أكدت المؤتمرات على ضرورة أن تعطي الحكومات المحلية الأولوية وتولي اهتمامًا كاملاً لحماية المباني القديمة والمواقع التاريخية أو الفنية في التخطيط الحضري والإقليمي.

3.3 ندوة المدن التاريخية الأوروبية

في أكتوبر 1971، تم عقد أول ندوة للمدن التاريخية الأوروبية في مدينة سبليت، يوغوسلافيا، بتنظيم من مؤتمر ومجلس أوروبا. حضر الندوة أكثر من 200 ممثل، بما في ذلك وفود (CLRAE) السلطات المحلية والإقليمية لأوروبا من الدول الأعضاء في مجلس أوروبا وأكثر من 100 مدينة تاريخية، بالإضافة إلى ممثلين من المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية مثل اليونسكو وأوروبا نوسترا. ناقشت الندوة القضايا المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمالية والتخطيط الحضري لإعادة تأهيل المراكز التاريخية [14].

وقد اعترفت أول ندوة للمدن التاريخية الأوروبية بأهمية التوصية 365، التي كانت مصدرًا للندوات الخمس السابقة حول حماية المواقع التاريخية. حيث حولت الحفاظ على التراث الثقافي، وخاصة المباني القديمة والمواقع التاريخية أو الفنية، إلى التزام سياسي واضح ومسؤولية محددة على عاتق السياسيين، مما أسس لأهمية حماية المدن التاريخية في وسط القضايا المعاصرة الملحة.

في سبتمبر 1992، تم عقد السابعة ندوة للمدن التاريخية الأوروبية في إسطنبول، تركيا، تحت شعار "تحقيق التوازن بين حماية التاريخ والتنمية الحضرية". على مدار أكثر من 20 عامًا، تم عقد سبع ندوات للمدن التاريخية. وقدمت القرارات والإعلانات التي تم تبنيها خلال هذه الاجتماعات إرشادات وإشارات عملية لحماية وتطوير المدن المحلية، وتم دمج المحتوى الرئيسي لهذه الوثائق لاحقًا في "الميثاق الأوروبي للمدن" (1992)، الذي أصبح مبدأً إرشاديًا عالميًا ووسيلة لتحسين جودة الحياة في المدن الأوروبية. مثل "الميثاق الأوروبي للمدن" مبادرة سياسية رائدة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وخلق ظروف معيشية حضرية أفضل في أوروبا.

3.4 إعلان سبليت

اعتقد ممثلو المدن التاريخية الذين حضروا أول ندوة للمدن التاريخية الأوروبية أن المصالح السياسية والفنية المشتركة جعلت التعاون بين المدن التاريخية الأوروبية أمرًا مرغوبًا. باعتبارها جزءًا من التراث الثقافي المشترك لأوروبا، ينبغي النظر إلى جهود حراس ومديري المدن التاريخية كجهد جماعي ينتمي إلى كيان أوروبي واحد (أوروبي مشتركة وموجه نحو أهداف مشتركة Ideal واحد)، مستوحى من المث.

اعتمدت الندوة "إعلان سبليت"، الذي تناول القضايا المتعلقة بإحياء التراث المعماري والفني، ودمج الإدارة الديناميكية للتخطيط الحضري والإقليمي، فضلاً عن الجوانب الفنية والمالية. من الناحية المفاهيمية، أشار الإعلان إلى أن فكرة جديدة للموائل البشرية تظهر في التفكير الحضري، تهدف إلى تلبية الرغبة العميقة للناس في الجمال والتنوع والبيئة الصحية. يشمل هذا الاعتراف وفهم القيم المتنوعة للبيئات الحضرية، وهو جانب حاسم غالبًا ما يغفله المجتمع الصناعي.

فيما يتعلق بالمبادئ والأساليب الفنية للحماية، أكد "إعلان سبليت" على أنه يجب أن يُنظر إلى حماية المدن التاريخية بشكل متزايد كأحد الأهداف الرئيسية للتنمية المتوازنة. يجب أن يكون الهدف الرئيسي من الحفاظ على المعالم والمجمعات التاريخية والمواقع هو تعزيز إحيائها، مما يسمح لها بلعب دور حيوي في المدن الحديثة مع احترام وظائفها الأصلية وسياقاتها الاجتماعية قدر الإمكان. يجب أن تدمج عمليات الإحياء في التخطيط الحضري والإقليمي، حيث يمكن أن تعمل هذه العمليات كعامل تحفيز وتنفيذها من خلال التعاون طويل الأمد بين مختلف أصحاب المصلحة على مستويات متعددة [15].

وبناءً على ذلك، عزز "إعلان سبليت" إصدار السياسات من قبل مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية لأوروبا

، وبالتعاون مع لجنة التخطيط الإقليمي والسلطات المحلية، وسهل دمج تخطيط المدن مع الحماية (CLRAE) التاريخية، والمشاركة الفعالة لسكان المجتمع المحلي، والتعاون الفعال بين المدن التاريخية الأوروبية.

4 تقدم ممارسات الحماية المتكاملة في المدن الأوروبية

4.1 حركة الحماية المتكاملة في أوروبا في سبعينيات القرن الماضي

منذ ستينيات القرن العشرين، بدأت الوثائق الدولية ذات الصلة بتسليط الضوء على الحاجة إلى اتباع نهج متكامل فيما يتعلق بحماية التراث والتنمية الحضرية، إذ أصبح من الضروري تحقيق التوازن بين المصالح الاجتماعية والاقتصادية والحضرية وحماية التراث الثقافي [16].

في عام 1970، تبنى البرلمان الأوروبي توصيات بشأن "حفظ وإعادة تأهيل التراث الثقافي للمواقع والمعالم"، داعيًا الدول الأوروبية إلى اتخاذ إجراءات نشطة في مجال الحماية، وخاصة إنشاء آليات لتعزيز صياغة وتنفيذ سياسات الحماية الأوروبية. شملت التدابير المحددة إعداد وثيقة مبادئ عامة لحماية التراث الثقافي للمواقع التاريخية تُعرف باسم "الميثاق الأوروبي"، يتبعها صياغة "اتفاقية أوروبية" تستند إلى هذا الميثاق. كما تم دعم حملة "عام التراث التي نظمها مجلس أوروبا تحت شعار "مستقبل لماضينا"، حيث دعت إلى اتخاذ (EAHY) "المعماري الأوروبي التدابير والإجراءات اللازمة لجعل التراث الحضري جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية [17].

كانت حملة "عام التراث المعماري الأوروبي" لعام 1975 الأولى التي لفتت انتباه الجمهور إلى قضايا حماية التراث، مما أدى إلى تعزيز الشعور الجماعي بالمسؤولية تجاه الحفاظ على المدن. ركزت هذه الحملة على مفهوم الحماية المتكاملة، حيث أُعطيت الأولوية لحماية التراث ضمن تخطيط التنمية الحضرية. منذ ذلك الحين، أصبح هذا النهج الجديد والشامل للحماية الأساس السياسي للتخطيط الحضري والإقليمي الإنساني.

4.2 رابطة المدن والمناطق التاريخية الأوروبية

في أكتوبر 1997، قرر الاجتماع الثاني لرؤساء دول وحكومات أوروبا إطلاق حملة بعنوان "أوروبا: تراث مشترك"، تهدف إلى احترام التنوع الثقافي وتعزيز التراث الأوروبي استنادًا إلى الشراكات الحالية أو المستقبلية بين الحكومات والمؤسسات التعليمية والثقافية والقطاع الصناعي. وقد ساهم الاعتراف بالتراث المشترك لأوروبا في توسيع نطاق الحماية المتكاملة من التخطيط الحضري إلى البيئة، مما أدى إلى توسيع مفهوم التراث ليشمل المباني والأشياء والمواقع الأثرية والمتاحف، وكذلك التراث الثقافي غير المادي المرتبط بالدين والعادات واللغة والموسيقى.

بالمقارنة مع حملة "عام التراث المعماري" لعام 1975، قدمت حملة "أوروبا: تراث مشترك" لعام 1999 رسالة أكثر شمولية، تضمنت أهدافًا سياسية إلى جانب الطموحات الاجتماعية والأخلاقية والثقافية والاقتصادية والبيئية. لم تحافظ هذه الحملة فقط على مفهوم الحماية المتكاملة بل وسّعته أيضًا، مشددةً على حماية وتخطيط وتمويل وترويج التراث الحضري، بالإضافة إلى النظر في السياسات والأساليب ذات الصلة عبر المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والبيئية المادية.

، المعروفة (EAHTR) "كجزء من مبادرة "أوروبا: تراث مشترك"، أُنشئت "رابطة المدن والمناطق التاريخية الأوروبية أيضًا باسم "التراث الأوروبي"، من قبل مجلس أوروبا في ستراسبورغ في أكتوبر 1999. تهدف هذه الرابطة إلى تعزيز التعاون بين المدن التاريخية الأوروبية، وزيادة أهميتها، والدعوة إلى الحفاظ على التراث الثقافي لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تسعى إلى تحسين حيوية واستدامة المدن التاريخية.

من خلال إنشاء شبكة من روابط المدن التاريخية الأوروبية، تدعم المبادرة أيضًا الدول التي لا توجد فيها روابط وطنية للمدن التاريخية لتأسيس روابطها بسرعة. وتشجع على اعتماد تشريعات حماية مناسبة في مختلف الدول، بما يضمن أن القرارات ذات الصلة تعكس مصالح واحتياجات سكان المدن التاريخية. إضافة إلى ذلك، تعزز الوعي العام بأهمية وقيمة التراث الثقافي الأوروبي وتسهم في التعليم والتدريب في إدارة المدن والتراث الثقافي على المستوى المحلي.

4.3 قرار بشأن المدن التاريخية الأوروبية

في مايو 2000، اعتمد البرلمان الأوروبي "قرارًا بشأن المدن التاريخية الأوروبية" (القرار رقم 98 لعام 2000). يتألف هذا القرار من ستة أقسام، إلى جانب الديباجة، تغطي مجالات التخطيط البيئي والحضري، والاقتصادي، والاجتماعي، والمالي، والموارد والشراكات، بالإضافة إلى الترويج والدعاية وغيرها.

تشير الديباجة إلى أن المدن التاريخية في جميع أنحاء أوروبا توفر سياقًا لتجربة والتمتع بالعديد من أهم مواقع التراث

الثقافي في العالم. إنها تسرد قصص تطور المجتمع الأوروبي، والاقتصاد، والثقافة المادية، كما أنها تضم أمثلة بارزة من العمارة على مر العصور.

ونظرًا لأن المدن التاريخية تشكل دائمًا قلب الحياة الثقافية الإقليمية، وتجذب ملايين السياح، وتسهم بشكل كبير في اقتصادات الدول وأوروبا، فإنها تواجه تحديات غير مسبوقة مع بداية الألفية الثالثة. ومع ذلك، فهي تمتلك أيضًا سجلات فريدة من الخبرات في التكيف مع التغيرات، مما يجعلها نماذج تحتذى في جميع الجهود الرامية إلى تحقيق استدامة المناطق الحضرية.

أحد التحديات الأساسية التي تواجه هذه المجتمعات هو تحقيق توازن بين حماية التاريخ والتنمية الاقتصادية. يجب الاعتراف بأن حماية التراث الماضي هي استثمار في المستقبل. حيث يمكن لسياسات الحماية أن تعزز النمو الاقتصادي، وتساعد في تقليل البطالة، وتعزز التماسك الاجتماعي من خلال تعزيز فخر المجتمع واستمراريته.

5 إعادة بناء آليات حماية المدن وتحديث المفاهيم

5.1 المدن التاريخية بوصفها تراثًا وطنيًا

في 2 يونيو 2023، أشار الرئيس شي جين بينغ إلى خمس خصائص بارزة للحضارة الصينية خلال ندوة حول الإرث الثقافي والتنمية، وهي: الاستمرارية، والابتكار، والوحدة، والشمولية، والسلام. وأكد على ضرورة تعزيز الثقة الثقافية، والالتزام بالانفتاح والشمولية، والتمسك بالنزاهة والابتكار، ومواصلة الحفاظ على الإرث الثقافي التاريخي.

قبل ثلاثين عامًا، ناقش السيد دونغ جيانهونغ والسيد رويان يي سان العلاقة بين المدن الصينية القديمة واستمرارية الثقافة في كتابهما "التقدير الثقافي وحماية المدن الشهيرة" [18]. واعتبرا أن الحيوية الطويلة الأمد للثقافة الصينية القديمة ترتبط بعدم حدوث تراجع حضري كبير عبر التاريخ. ومن أبرز مظاهر استمرارية الثقافة الصينية القديمة استمرار تطوير وتحديث نظام تخطيط المدن.

نعيش اليوم في عصر يُفضل "التغيير" غالبًا على الاستمرارية. في بعض الأماكن، قد يختفي إرث الحضارة في لحظة انتصارها المادي. نشأت فكرة أوروبا بوصفها فضاءً ثقافيًا مشتركًا يوحد "الأوروبيين" في العقود الأولى من القرن التاسع عشر [19]. تعزز هذه الفكرة الإيمان بـ"تراث أوروبي مشترك" يعتمد على الفهم والتواصل بين مختلف الأمم، وذلك بفضل الإنجازات العملية المستمرة لحماية المدن من خلال "خطط أوروبية".

المدن ليست فقط حواضن للأنشطة الاقتصادية ومحركات للتنمية، بل هي أيضًا مستودعات للحضارة ومراكز للإبداع الثقافي [20]. وقد وُصفت المدن بأنها "يجب أن تُفهم كمساحات حضرية، ومجتمعات مدنية، ودول مدينة، مما يعني أنها تمثل بيئات مبنية، وجماعات اجتماعية مدنية، ومجتمعات سياسية" [21]. المدن هي مراكز ثقافية للأمم والمناطق والمحليات؛ أما البلدات التاريخية، فهي تمثل تراثًا ثقافيًا مهمًا، والمدن التاريخية تشكل جزءًا من التراث الوطني. وفي سياق بناء دولة ثقافية قوية وتعزيز حماية التراث الثقافي وإرثه بشكل شامل، تلعب الحماية المتكاملة للمدن التاريخية دورًا محوريًا.

5.2 السياسات الوطنية لحماية التراث التاريخي والثقافي

لحماية الثقافة التقليدية الممتازة وتوارثها بشكل أفضل، أصبح من الضروري تحسين وإكمال آليات إدارة الحماية. أولاً، ينبغي صياغة قانون وطني شامل، وهو "قانون حماية التراث التاريخي والثقافي". من خلال تصميم مؤسسي عالي المستوى، يجب أن تصبح حماية التراث الثقافي سياسة وطنية أساسية، مع توضيح القواعد الأساسية لحماية المدن التاريخية وإدارتها بشكل تعاوني ومنسق [22].

استنادًا إلى أفكار كارل أو. ساور، عرف السيد دونغ جيانهونغ والسيد رويان يي سان [18] المدن التاريخية والثقافية الشهيرة بأنها "مناظر ثقافية حضرية ذات قيمة ثقافية خاصة". وقد عرّف الجغرافي الثقافي الأمريكي كارل أو. ساور المناظر الثقافية بأنها "الأشكال الناتجة عن النشاط البشري المضافة إلى المناظر الطبيعية الطبيعية". إن تكوين المناظر الثقافية هو عملية تاريخية طويلة، يساهم كل عصر في تطويرها.

بالنسبة للصين، لا ينبغي أن تقتصر حماية التراث الثقافي الحضري على الآثار التاريخية أو المباني الشهيرة فقط. ينبغي أن تركز حماية المدن التاريخية والثقافية الشهيرة على "المناظر الثقافية الحضرية" ذات القيمة التاريخية. يمكن القول إن الحماية المتكاملة والمنهجية لهذه المدن تشمل الحفاظ على أي مناظر ثقافية حضرية تاريخية ذات قيمة ثقافية ذات صلة، بدلاً من مجرد الحفاظ على الأحياء التاريخية أو الكتل الثقافية التاريخية المنعزلة.

في الماضي، أكد ليانغ سيتشينغ [23] على أهمية الحماية الشاملة للتخطيط الحضري الذي يشكل "النظام المهيب الفريد لبكين" في مقاله "بكين: تحفة لا مثيل لها في التخطيط الحضري". وقد أبرز القيمة الثقافية لمحور بكين المركزي العظيم، وذكر أن "هذا إرث عظيم، وأثمن ما يملكه شعبنا". واليوم، يقترب المحور المركزي لبكين من إدراجه بنجاح كموقع تراث عالمي لليونسكو.

الإرث الثقافي هو شرط أساسي لتعزيز الازدهار الثقافي. "إذا كانت البيولوجيا تضمن تنوع الحياة من خلال الجينات، فإن الإنسانية تضمن تنوع الثقافة من خلال التراث الثقافي" [24]. إن الحماية المتكاملة للمدن التاريخية تتطلب إجراءات سياسية منهجية تشمل اللوائح المحددة، والتمويل، والتخطيط، والإدارة، والتقنيات، وضمانات التنفيذ، وكذلك الإجراءات العملية والمشاركة المدنية [25]. من الضروري إدراج سياسات حماية التراث الوطني في جميع السياسات القطاعية التي تؤثر على البيئة المبنية الحضرية والريفية، وتنفيذ الإرادة الوطنية لحماية التراث الثقافي ضمن إطار حوكمة متعدد المستويات.

تولي أوروبا أهمية كبيرة للدور التعليمي للثقافة الحضرية، مما يخلق بيئة اجتماعية مواتية لازدهار الثقافة الحضرية. ومن خلال إنشاء منظمات غير ربحية لحماية البلدات التاريخية، يتم المشاركة الشاملة في إدارة حماية التراث الحضري، مما يوحد الروح العلمانية والمساحات الثقافية بين مختلف الأمم الأوروبية.

5.3 التعليم في حماية التراث ضمن تطوير التخطيط الحضري

في أكتوبر 2005، خلال المنتدى الثاني لتطوير تخصصات التخطيط الحضري في الصين، أشار السيد وو تشي تشيانغ، عميد الأكاديمية آنذاك، إلى المدن البيئية، والمباني الخضراء، والمساحات الافتراضية الرقمية، والتراث التاريخي كأربع اتجاهات رئيسية لتطوير تخصصات التخطيط الحضري والريفي في تقريره الرئيسي بعنوان "التطور المستقبلي لتخصصات التخطيط الحضري". وقد أكدت نحو 20 عامًا من التطور في تعليم التخطيط الحضري والريفي في الصين صحة هذا الرأي. ومع ذلك، بالمقارنة مع موضوعات مثل المدن البيئية، والمباني الخضراء، والافتراضية الرقمية، فإن مجال دراسات التراث التاريخي يحتاج إلى تعزيز شامل، سواء في الاستكشاف النظري أو التراكم العملي، وكذلك في الاستجابة للسياسات الوطنية المهمة المتعلقة بالإرث الثقافي والتنمية.

تلعب المعلومات والدعاية وتحسين السياسات دورًا أساسيًا في نجاح تخطيط مشاريع حماية التراث. في نوفمبر 2023، عقدت اليونسكو مؤتمر التراث الثقافي للقرن الحادي والعشرين في نابولي، وأطلقت مبادرة "روح نابولي". دعت المبادرة إلى "الدمج المنهجي لجميع جوانب التراث الثقافي في جميع البيئات التعليمية الرسمية وغير الرسمية وغير النظامية، لتعزيز التعليم الجيد، وضمان نقل المعرفة والمهارات والممارسات وأشكال التعبير للأجيال القادمة بطريقة شاملة ومتماسكة ومستدامة" [26].

إن حماية التراث التاريخي والثقافي وتوريثه هما عنصران أساسيان للتوسع الحضري المستدام والتنمية الحضرية الخضراء في الصين. يجب إعطاء أولوية كبيرة لفلسفة الحماية الحضرية في بناء تخصصات تخطيط الأراضي والمساحات، وتعزيز البحث في المبادئ الأساسية، والتقنيات الجوهرية، وسياسات الحوكمة لحماية التراث الحضري بشكل شامل. سيسهم ذلك بشكل إيجابي في التنمية العلمية لممارسات الحماية الحضرية في الصين، ويعزز توريث الثقافة والتنمية الابتكارية في البيئات الحضرية.

6 الخاتمة

المدن هي حاملو ثقافة الأمة وذاكرتها العاطفية، والثقافة التاريخية هي مفتاح جاذبية المدينة." تتميز بلادنا بتاريخ " طويل وثقافة متألقة ومساحة شاسعة. تُعد الثقافات الإثنية الغنية والمتنوعة، والمناظر الإقليمية المميزة، وبيئات المعيشة المتنوعة موارد مهمة لبناء صين جميلة. يجب حماية هذه الموارد بشكل منهجي، والحفاظ عليها بشكل شامل، ووراثتها لتؤدي دورًا إيجابيًا في بناء أمة قوية ثقافيًا.

تتطلب الحماية الشاملة وإعادة إحياء تراثنا المشترك تحولًا في العقلية وآليات مؤسسية مبتكرة. يوصى بإنشاء إطار حماية شامل يستند إلى نظام حماية المدن التاريخية والثقافية ذات الخصائص الصينية، مع تشكيل آلية إدارة حماية مطابقة ومحسّنة. ينبغي أن يتضمن هذا أقسى اللوائح وأكثر القوانين صرامة لحماية التراث التاريخي والثقافي، وخاصة التراث المبني الذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالبيئات الحضرية والريفية واستخدام الأراضي.

تعد الحماية رفيعة المستوى دعمًا حيويًا لتحقيق التنمية عالية الجودة وتحقيق جودة حياة عالية. إن تشكيل الخصائص الثقافية الإقليمية واستمرار السياق التاريخي للمدن هما مكونات أساسية في بناء صين جميلة. يتطلب

الانتقال من "إدارة الحماية المجزأة" إلى "الحوكمة المتكاملة الشاملة"، ومن "الحفظ السلبي" إلى "الحماية النشطة، والوراثة، والتطوير" تنظيمًا علميًا واستكشافًا عمليًا وتحولًا إبداعيًا وتطويرًا مبتكرًا.

References

[1] 梁思成. 为什么研究中国建筑: 梁思成全 集（三）[M]. 北京: 中国建筑工业出版社， 2001.
[2] 梁思成, 陈占祥. 关于中央人民政府行政中心位置的建议: 梁思成全集（五）[M]. 北京: 中国建筑工业出版社, 2001.
[3] 住建部保护传承专委会, 中规院. 中国特色历史文化名城保护道路的探索: 历史文化名城保护制度创立四十周年论文集[C].北京: 中国建筑工业出版社, 2023.
[4] 仇保兴. 风雨如磐: 历史文化名城保护30年[M]. 北京: 中国建筑工业出版社, 2014.
[5] 兰伟杰, 胡敏, 赵中枢. 历史文化名城保护制度的回顾、特征与展望[J]. 城市规划学刊, 2019(2): 30–35.
[6] 肖建莉. 历史文化名城制度30 年背景下城市文化遗产管理的回顾与展望[J]. 城市规划学刊, 2012(5): 111-118.
[7] 张松, 李文墨. 新中国成立以来我国城市文化遗产保护制度的"苏联影响"[J]. 城市规划学刊, 2019(5): 85-91.
[8] DELAIOIS J. Politics and preservation: a policy history of the built heritage1882- 1996[M]. London: E. & F. N. Spon, 2005.
[9] RODWELL D. Urban conservation in the 1960s and 1970s: a European overview[J]. Architectural Heritage, 2010, 21(1): 1-18.
[10] 德瑞克·吉尔曼. 文化遗产的观念[M]. 唐璐璐, 向勇, 译. 大连: 东北财经大学出版社, 2018.
[11] 中共中央宣传部政策法规研究室, 中国社会科学院法学研究所. 国际文化法文件汇编[M]. 北京: 学习出版社, 2014.
[12] Council of Europe. First conference of Eu- ropean ministers responsible for the preser- vation and rehabilitation of the cultural heritage of monuments and sites[EB/ OL]. 2007-11-13[2022-7-14]. https://rm.coe.int/09000016808fde11
[13] Council for Cultural Co-operation. Sym- posium E: policy for the preservation and rehabilitation[EB/OL].2014-9-27[2022-7-10]. https://rm.coe.int/0900001680675830
[14] Council of Europe. Report on the 7th symposium on historic towns[EB/OL]. 2010-12-8 [2022-7-20]. https://rm.coe.int/09000016808bdc14
[15] Council of Europe. Split declaration: Euro- pean symposium of towns of historic inter- est[EB/OL]. 2014-12-13 [2022-7-14]. https://rm.coe.int/0900001680676bb2
[16] 邵甬, 阮仪三. 关于历史文化遗产保护的法制建设[J]. 城市规划汇刊, 2002(3): 57-60.
[17] Council of Europe. The preservation and development of ancient buildings and his- torical or artistic sites[EB/OL]. 2018-1-2 [2022-7-14]. https://rm.coe.int/0900001 680937eb7
[18] 董鉴泓, 阮仪三. 名城文化鉴赏与保护[M]. 上海: 同济大学出版社, 1993.
[19] 奥兰多·费吉斯. 创造欧洲人: 现代性的诞生与欧洲文化的形塑[M]. 王晨, 译. 北京:北京日报出版社, 2023.
[20] 张松. 城市生活遗产保护传承机制建设的理念及路径: 上海历史风貌保护实践的经验与挑战 [J]. 城市规划学刊, 2021(6):100-108.
[21] 朱利亚娜·B. 普拉托. 欧洲城市传统: 一位人类学家眼中的城邦、城区和公民共同体 [J]. 萧俊明, 译. 第欧根尼, 2017(2): 65-80.
[22] 张松. 国家历史文化名城保护立法进程与未来展望[J]. 中国名城, 2023(1): 32-39.
[23] 梁思成. 北京: 都市计划的无比杰作: 梁思成全集（五）[M]. 北京: 中国建筑工业出版社, 2001.
[24] 李军. 什么是文化遗产？对一个当代观念的知识考古[J]. 文艺研究, 2005(4): 123-131.
[25] 张松. 历史城市保护学导论: 文化遗产和历史环境保护的一种整体性方法[M]. 3版. 上海: 同济大学出版社, 2021.
[26] UNESCO. Call for action: "the spirit of Naples"[EB/OL]. 2023-11-30[2023-12-7]https://www. unesco. org/sites/default/ files/medias/fichiers/2023/11/UNES - CO_CALL_FOR_ACTION_NAPLES.pdf

المراجع

[1] ليانغ سي تشنغ. لماذا ندرس العمارة الصينية: المجموعة الكاملة لليانغ سي تشنغ (المجلد الثالث) [M]. بكين: دار النشر لصناعة البناء الصينية، 2001.

[2] ليانغ سي تشنغ، تشن جانغ شيانغ. اقتراح بشأن موقع المركز الإداري للحكومة الشعبية المركزية: المجموعة الكاملة لليانغ سي تشنغ (المجلد الخامس) [M]. بكين: دار النشر لصناعة البناء الصينية، 2001.

[3] لجنة حماية الإرث التاريخي والثقافي بوزارة الإسكان والتنمية الحضرية والريفية، معهد التخطيط الصيني. استكشاف طريق حماية المدن التاريخية والثقافية ذات الخصائص الصينية: مجموعة مقالات بمناسبة الذكرى الأربعين لتأسيس نظام حماية المدن التاريخية والثقافية [C]. بكين: دار النشر لصناعة البناء الصينية، 2023.

[4] تشيو باو شينغ. مثل الصخور تحت الأمطار: ثلاثون عامًا من حماية المدن التاريخية والثقافية [M]. بكين: دار النشر

لصناعة البناء الصينية، 2014.

[5] لان وي جيه، هو مين، تشاو جونغ شو. مراجعة، خصائص وآفاق نظام حماية المدن التاريخية والثقافية [J]. مجلة التخطيط الحضري، 2019(2): 30-35.

[6] شياو جيان لي. مراجعة واستشراف إدارة التراث الثقافي الحضري في ظل مرور ثلاثين عامًا على نظام حماية المدن التاريخية والثقافية [J]. مجلة التخطيط الحضري، 2012(5): 111-118.

[7] زانغ سونغ، لي ون مو. "التأثير السوفييتي" على نظام حماية التراث الثقافي الحضري في الصين منذ تأسيس الجمهورية الشعبية [J]. مجلة التخطيط الحضري، 2019(5): 85-91.

[8] DELAIOIS J. السياسة والحفظ: تاريخ السياسة المتعلقة بالتراث المعماري من 1882 إلى 1996 [M]. لندن: E. & F. N. Spon ، 2005.

[9] RODWELL D. الحفاظ الحضري في الستينيات والسبعينيات: لمحة عامة عن أوروبا [J]. التراث المعماري، 2010، 21(1): 1-18.

[10] ديريك جيلمان. فكرة التراث الثقافي [M]. ترجمة: تانغ لو لو، شيانغ يونغ. داليان: دار النشر لجامعة الشمال الشرقي للمالية والاقتصاد، 2018.

[11] قسم السياسة والقوانين التابع للجنة الدعاية المركزية للحزب الشيوعي الصيني، معهد القانون التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية. مجموعة الوثائق القانونية الثقافية الدولية [M]. بكين: دار النشر للتعلم، 2014.

[12] مجلس أوروبا. المؤتمر الأول لوزراء أوروبا المسؤولين عن الحفاظ وإعادة تأهيل التراث الثقافي للمعالم والمواقع [EB/OL]. 2007-11-13[2022-7-14]. https://rm.coe.int/09000016808fde11

[13] مجلس التعاون الثقافي. الندوة الخامسة: السياسات المتعلقة بالحفاظ وإعادة التأهيل [EB/OL]. 2014-9-27[2022-7-10]. https://rm.coe.int/0900001680675830

[14] مجلس أوروبا. تقرير عن الندوة السابعة حول المدن التاريخية [EB/OL]. 2010-12-8[2022-7-20]. https://rm.coe.int/09000016808bdc14

[15] مجلس أوروبا. إعلان سبليت: الندوة الأوروبية حول المدن ذات الأهمية التاريخية [EB/OL]. 2014-12-13[2022-7-14]. https://rm.coe.int/0900001680676bb2

[16] شاو يونغ، ريوان يي سان. بناء النظام القانوني لحماية التراث الثقافي والتاريخي [J]. مجلة التخطيط الحضري، 2002(3): 57-60.

[17] مجلس أوروبا. الحفاظ على المباني القديمة والمواقع التاريخية أو الفنية وتطويرها [EB/OL]. 2018-1-2[2022-7-14]. https://rm.coe.int/0900001680937eb7

[18] دونغ جيان هونغ، ريوان يي سان. تقدير وحماية ثقافة المدن التاريخية [M]. شنغهاي: دار النشر لجامعة تونغجي، 1993.

[19] أورلاندو فيجيس. خلق الأوروبيين: ولادة الحداثة وصياغة الثقافة الأوروبية [M]. ترجمة: وانغ تشين. بكين: دار النشر لصحيفة بكين اليومية، 2023.

[20] زانغ سونغ. مفهوم وآليات بناء نظام نقل وحماية التراث الحياتي للمدن: خبرة وتحديات ممارسة حماية المناظر التاريخية في شنغهاي [J]. مجلة التخطيط الحضري، 2021(6): 100-108.

[21] جوليانا ب. براتو. التقاليد الحضرية الأوروبية: رؤية أنثروبولوجي حول المدن والمجتمعات المدنية [J]. ترجمة: شياو جون مينغ. ديوجينيس، 2017(2): 65-80.

[22] زانغ سونغ. عملية التشريع لحماية المدن التاريخية والثقافية الوطنية وآفاقها المستقبلية [J]. المدن الصينية التاريخية، 2023(1): 32-39.

[23] ليانغ سي تشنغ. بكين: تحفة التخطيط الحضري: المجموعة الكاملة لليانغ سي تشنغ (المجلد الخامس) [M]. بكين: دار النشر لصناعة البناء الصينية، 2001.

[24] لي جون. ما هو التراث الثقافي؟ بحث معرفي حول مفهوم معاصر [J]. أبحاث الأدب والفنون، 2005(4): 123-131.

[25] زانغ سونغ. مقدمة في حماية المدن التاريخية: نهج شامل لحماية التراث الثقافي والبيئة التاريخية [M]. الطبعة الثالثة. شنغهاي: دار النشر لجامعة تونغجي، 2021.

[26] اليونسكو. دعوة للعمل: "روح نابولي" [EB/OL]. 2023-11-30[2023-12-7]. https://www.unesco.org/sites/default/files/medias/fichiers/2023/11/UNESCO_CALL_FOR_ACTION_NAPLES.pdf